الازمة الخفية: مشكلة الامن الغذائي الحضري

The invisible crisis: Urban Food Security Problem

حذبي فيصل[1]

[1] جامعة احمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، مخبر الانظمة المالية والمصرفية وسياسات الاقتصاد الكلي لمواجهة التقلبات الدولية، الجزائر،

hadhbifayssal@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/25 تاريخ القبول: 2021/06/16 تاريخ النشر: 2021/09/15

ملخص:

شهدت مدن العالم تحضرا كبيرا أظهره ارتفاع مستوى الكثافة السكانية لدى المناطق الحضرية بشكل عام، وهو الحال الذي تسبب في نزوح ريفي يرجى منه تحسن احوال سكان المناطق الريفية، لما تمتاز به المناطق الحضرية من تنوع في الانشطة الاقتصادية وتعدد فرص العمل، توفر البنى التحتية من نقل ومواصلات وغيرها. وهو الحال الذي تسبب في ارتفاع كبير لتعداد السكان الحضريين والذي اقترن مع ظهور مشاكل عدة داخل التجمعات الحضرية، تعلقت بانتشار الاسواق والبنايات الفوضوية، ارتفاع حدة الفقر الحضري وعمالة الأطفال. لذلك تبرز هذه الدراسة الأهمية الكبيرة لمشكلة الأمن الغذائي الحضري وخاصة بالنسبة للمسؤولين المحليين كتحد جديد في هذا القرن الذي سمي قرن المدن؛ ومن ثم كان هدف هذه الدراسة هو تحديد معايير مشكلة الأمن الغذائي الحضري وضبط المتغيرات التي تحددها. توصلت هذه الدراسة إلى أن الأمن الغذائي الحضري هو تلك الحالة التي تضمن للسكان الحضر الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي لسعرات حرارية آمنة وكافية ومتنوعة، ومغذيات دقيقة لنمط معيشي صحي؛ ومن ثم فهو يرتبط بثلاثة معايير هي: الوفرة، الحصول والاستعمال، وينقسم الى نوعين هما: الأمن الغذائي الحضري المزمن، والأمن الغذائي الحضري العابر.

كلمات مفتاحية: التحضر، الفقر الحضري، الزراعة الحضرية، الأمن الغذائي الحضري.

تصنيفات JEL : P25،O18 ،Q18

Abstract:

Cities across the world have seen a great urbanization; wich was shown by lifestyle changing and a diversity of economic activities and behaviors of urban households. This is the situation that caused rural displacement, that lead to rise densely populated as well as the food needs in urban area, accompanied by several problems related to urban poverty, chaotic markets and child labor. This study aims to regard the problem of urban food security, by controlling the challenges facing urban households related to the food availability and access, and analyse the factors that influence urban food security. This stady found that urban food security is divided on tow types : the first is the cronic urban food security and the second is the transitory urban food security.This is what necessitates drawing attention of local authorities to paying attention to food cities needs.

Keywords: Urbanisation, Urban poverty, Urban Agriculture, Urban food Security

Jel Classification Codes: Q18 ،O18، P25

المؤلف المرسل: حذبي فيصل

1. مقدمة:

مع بداية القرن العشرين، بلغ عدد المدن التي تجاوز عدد سكانها المليون نسمة أقل من 20 مدينة في العالم، والتي تواجدت معظمها في اقتصاديات الدول المتطورة صناعيا، ليصبح هذا الرقم مع بداية القرن الواحد والعشرين 400 مدينة، تميزت معظمها(75%) بمستويات دخل منخفضة ومتوسطة (Cohen, 2004) . حيث شهد العالم سنة 2008 نسبة تحضر كبيرة ترتب عنها تمركز نصف سكان العالم في المناطق الحضرية، والتي رشحها الخبراء إلى الارتفاع نحو70% بحلول سنة 2050، مشتملة على الدول النامية أيضا (UN-HABITA, 2003).

فإذا كان التحضر في العالم واقعة لا بد منها، فان ضمان الأمن الغذائي للسكان الحضر سيصبح تحد بحكم: ارتفاع عدد السكان الجائعون في العالم منذ سنة 1970 إلى بليون شخص، مع ارتفاع نسبة سوء التغذية في الدول النامية إلى ما يقارب 20% في سنة 2009، دون إهمال الارتفاع الحاصل في أسعار الأغذية إلى حدود 83% بين 2005 و2008 .

لذلك تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من بين المشاكل التي لقت اهتمام العالم أجمع وخصوصا الدول النامية، حيث عُرِّفت في إطارها العام من قبل العديد من العلماء والمتخصصين وكذا الهيئات الدولية المعنية بمسائل الزراعة والغذاء، دون أن يلقى الضوء على البعد الخاص بالمدن أو المناطق الحضرية. أين ترتبط مشكلة الأمن الغذائي الحضري بأحوال الأسر التي تعيش في تلك المناطق، وبالتالي يصبح مفهوم الأمن الغذائي الحضري إسقاطا لمفهومه العام أو الشامل على إطار جغرافي محدد يسمى المناطق الحضرية بما فيها المدن، ويتحدد بمعايير تتعلق بقدرة جميع الأفراد القاطنين بالمدن، وفي كل الأوقات، على توفير الإمكانية المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على ما يكفيهم من الغذاء الآمن والمغذي، والذي يستجيب لاحتياجاتهم وأذواقهم الغذائية من أجل التمتع بحياة ملؤها النشاط والصحة.

وبالتالي يتحدد الأمن الغذائي الحضري بعوامل مختلفة تتعلق بكل المتغيرات التي من شانها التأثير على قدرة حصول المقيمين في المدينة على الغذاء، ومن ثم يتعلق بقدرة الأسر الحضرية على شراء الأغذية من حيث الأسعار المتداولة في الأسواق وكذا مستويات دخولها، دون إهمال ارتفاع سعر تكلفة السلع الغذائية الناتج عن عدم كفاءة أنظمة تسويق الأغذية الحضرية، وهو الأمر الذي سيؤثر على قدرة الفقراء في الحصول على الأغذية بالكمية الوافرة التي يحتاجونها.

إشكالية الدراسة: حسب الواقع الذي تعيشه المناطق الحضرية في العالم، فإن إشكالية هذه الدراسة تتعلق بالجملة الاستفهامية التالية:

ماهي معايير ومحددات مشكلة الأمن الغذائي الحضري؟

الفرضيات: من خلال ما تتضمنه إشكالية هذه الدراسة، نفترض أن:

- يتحدد الأمن الغذائي بمجموعة من المعايير تتعلق بكل ما له علاقة بقدرة الأسر الحضرية على سد احتياجاتهم الغذائية.

أهداف الدراسة: تهدف دراستنا لهذا الموضوع إلى ضبط المعايير والمتغيرات المؤثرة على الأمن الغذائي الحضري، من خلال تشخيص واقع المدن والمناطق الحضرية المؤثر على ظروف العيش للأسر الحضرية.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في إحاطة المسؤولين المحليين والمؤسسات الناشطة في المناطق الحضرية بظروف السكان الحضريين، ومن ثم تفعيل أدوارها مستقبلا في تمكين الأسر الحضرية من مواجهة التحديات التي تعرقل حصولهم على أغذية صحية تلبي حاجياتهم الغذائية والتغذوية.

المنهج المتبع في الدراسة: ارتأت دراستنا لموضوع الأمن الغذائي الحضري تبني منهجين:

المنهج الوصفي: فيما تعلق بمحور الغذاء والبيئة الحضرية، حيث تطلبت الدراسة مسحا لما يمكن أن تختص به المناطق الحضرية من ظروف ترهق الأسر الحضرية وتهدد أمنهم الغذائي، ومن ثم تحديد ماهية الأمن الغذائي الحضري ومعاييره.

المنهج الاستقرائي: فيما تعلق بالمحور الثاني من هذه الدراسة والمتعلق بتحديد العوامل المحددة للأمن الغذائي الحضري، من خلال تحليل البيانات والدراسات التي نشرها خبراء المنظمة العالمية للزراعة والغذاء (FAO)، وكذا النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات التجريبية الرائدة في هذا المجال، الأمر الذي ترتب عنه فرز مجموعتين من العوامل تحدد نوعين من الأمن الغذائي الحضري، احدهما مزمن والآخر ظرفي.

2. خصائص البيئة الحضرية وظهور مشكلة الأمن الغذائي الحضري

بالنظر إلى الغذاء، تطرح البيئة الحضرية العديد من التحديات المختلفة عنها في المناطق الريفية، حيث يطبع على المدن سلوكات خاصة يمارسها السكان الحضر على اختلاف أنشطتهم، دخولهم، مستوياتهم المعيشية، أنماط استهلاكهم وغيرها من الخصائص التي تختص بها الأسر الحضرية والمؤسسات الناشطة في المناطق الحضرية، لذلك كان لابد من عرض الخصائص التي تميز المناطق الحضرية والمرتبطة بموضوع الأمن الغذائي.

1.2. خصائص البيئة الحضرية: بعد التطور الذي شهدته المدن والمناطق الحضرية، اتسمت التجمعات الحضرية بمجموعة من الخصائص أظهرت ارتباطا فعليا مع مشكلة الأمن الغذائي الحضري، وأبدت التغيرات الكبيرة التي مست أحوال وسلوكات الأسر الحضرية، وكذا التطور الحاصل في نمط العيش داخل المدن والمناطق الحضرية، والتي سيأتي ذكرها في النقاط التالية:

الفقر الحضري: إن مما يتطلبه سكان الحضر لضمان عيش كريم، شراء طعامهم وكذا بعض السلع والخدمات الأخرى المتضمنة الإسكان، النقل، الرعاية الصحية والتعليم؛ ومن هنا يتعلق الأمن الغذائي في المدن مثلا بالظروف الأسرية الفردية التي تنعكس كردود أفعال من بيئة الشراء الحضرية (Cohen & Garret, 2009, pp. 2-3).

حيث أشارت الدراسات التي قام بها المعهد الدولي للبحث في السياسات الغذائية وآخرون، إلى مدى تأثير الفقر الحضري على الأمن الغذائي للأسر الحضرية. فحسب دراسة أخذت عينة تحتوي على 20 دولة نامية، وجد ان حصة الميزانية (الدخل) المخصصة للغذاء عند الأسر الحضرية الفقيرة تتراوح بين 48% في غواتيمالا و74% في تاكاجيستان؛ وأن ما تخصصه الأسر من اجل الغذاء في 18 دولة من 20 هواكثر من نصف ميزانيتها. في نفس السياق، وجد "رادوود" (Redwood, 2009) أن الفقراء المقيمون في دار السلام، تانزانيا ينفقون 85% من مداخيلهم على الغذاء، في حين إن أولئك المقيمين في بانكوك، تايلاندا وكينشاسا في الكونغو الديمقراطية ينفقون 60% منها.(Teng P. , 2010, pp. 2-3)

أ) **النمط الغذائي الحضري:** بحكم الدخول المرتفعة في المناطق الحضرية، فإن هذه الأخيرة تشهد استهلاكا كبيرا للعديد من المواد ذات القيمة الغذائية الكبيرة كاللحم، الخضر والفواكه، في حين ينخفض استهلاكهم للحبوب، ومع ذلك تبقى أهم تأثيرات التحضر مختلفة من منطقة الى أخرى. وكمثال على ذلك، أشارت دراسة تجريبية خلال الفترة (1960- 1988) أن التحضر يؤدي إلى انخفاض قوي للطلب على الحبوب كالأرز في اكبر دول أسيا دخلا، ولكن قد يرفع من استهلاك الأرز في جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا.

ج) **تأثير الظروف الاقتصادية الكلية:** بسبب التحول من استهلاك المواد الغذائية الأساسية مثل الذرة الرفيعة وغيرها من المحاصيل الجذرية إلى استهلاك الأرز والقمح والتي غالبا ما يتم استخدامها في تحضير الخبز في المناطق الحضرية، فان الفقراء الحضريين يمكنهم أن

يكونوا اقل تأثرا مقارنة بأمثالهم في المناطق الريفية للتغيرات في الأسواق الدولية، بحكم أن معظم السلع التي سبق ذكرها تسوق دوليا. من جهة أخرى فإن السكان الحضريين يتأثرون أيضا بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كالتحويلات الخارجية، الصادرات، التشغيل والاستثمار الأجنبي المباشر مثلما هو الحال بالنسبة لحالة الانكماش الاقتصادي الحالية.

د) **العولمة وتغير التركيب الغذائي:** تمنح المناطق الحضرية للمقيمين بها اختيارات كبيرة للأغذية وهذا يتضمن الإنتاج الذي يأتي من ثقافات خارجية مختلفة عكس ما يحدث في المناطق الريفية. فمن التبريرات التي تقدم في أن الدول كلما تطورت أكثر واتجهت إلى العولمة ، فان هناك اتجاه إلى أن يكون التركيب الغذائي متشابها أكثر مع الدول النامـــــية وهو الأمر الذي تم تسهيله من خلال معالجة الأغذية المتعددة الجنسيات وتوزيع الصناعات التي تعمل مع بعض، حيث أن ظهور نمط الأغذية السريعة الأمريكية اثر على تركيبة الاستهلاك في هذه الدول. (Regmi & john, 2001, p. 23)

هـ) **المحلات الكبرى:** عرفت المناطق الحضرية أيضا ثورة في المحلات الكبرى (وهي جميع شركات البيع بالتجزئة الحديثة بما في ذلك متاجر السلسلة والمتاجر الصغيرة والمتاجر المجاورة)، والتي قامت حاليا في العديد من الدول إلى تجاوز العملاء الأوليين من الطبقة المتوسطة والعليا للوصول إلى السوق الشامل، كما قامت بتقسيم تجار التجزئة التقليدين في العديد من الدول الإفريقية، الأسيوية وأمريكا اللاتينية. فحسب "ريردون" و"باريديغي" وفي دراسة تعلقت بالأرجنتين، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، كوستاريكا والمكسيك تحوز المحلات الكبرى على نسبة 45% إلى 75% من بيع الأغذية بالتجزئة؛ في حين تحوز في بقية دول أمريكا اللاتينية ذات مستويات الدخل والتحضر المنخفضين نسبة تتراوح ما بين 20% و40% (Reardon & Gulati, 2008, p. 1). أما حصة مبيعات المحلات الكبرى في الصين، الهند والفيتنام ما نسبته 30% و50% في السنة، كما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول1: المراحل الثلاث لتطور المحلات الكبرى

الفترة	الدول	نمو المحلات الكبرى (متوسط حصتها في البيع بالتجزئة)
بداية التسعينات	العديد من دول جنوب أمريكا، شرق أسيا (خارج الصين) جنوب إفريقيا.	من 10% في 1990 إلى حوالي 50-60% في منتصف سنوات 2000.
منتصف ونهاية التسعينات	المكسيك، وسط أمريكا ومعظم دول شرق أسيا.	من 5-10% في سنة 1990 إلى 30-50% في منتصف سنوات 2000.
نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة	الصين، الهند والفيتنام	بلغت ما بين 2-20% في منتصف سنوات 2000، كما ارتفعت مبيعات المحلات الكبرى حتى 30-50% في السنة.

Source : Reardon,T ; Gulati, A. 2008.p1.

و) **العمالة النسوية:** بحكم أن المناطق الحضرية تشكل محورا للفرص الاقتصادية، فإن هناك نسبة كبيرة من النساء يعملن خارج المنزل (Regmi & john, 2001, p. 24) . من جهة أخرى، اشارت بعض الدراسات في العديد من الدول، أن هذا الارتفاع في عدد الفرص يكلف المرأة وقتا يتسبب في زيادة الطلب على الاغذية السريعة والمصنعة، بحكم ان هذه الاخيرة تتطلب وقتا اقل في تحضيرها. وأشار "ريردون" (Reardon, 2010, p. 1) في تقديراته أن ثلثين الى ثلاثة ارباع من اسواق الاغذية في الدول النامية

متواجدة في المناطق الحضرية، وأن ما يحصل في هذه الاسواق يحدد ما ستواجهه اسواق المزارعون، وان هذه الاسواق تنمو اسرع بخمس اوستة مرات من اسواق منضمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE).

2.2. تعريف الأمن الغذائي الحضري ومعاييره

أ) **تعريف الأمن الغذائي الحضري:** تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من بين المشاكل التي لقت اهتمام العالم أجمع وخصوصا الدول النامية، حيث عُرِّفت في إطارها العام من قبل العديد من العلماء والمتخصصين وكذا الهيئات الدولية المعنية بمسائل الزراعة والغذاء، دون أن يلقى الضوء على البعد الخاص بالمدن أو المناطق الحضرية. أين ترتبط مشكلة الأمن الغذائي بأحوال الأسر التي تعيش في تلك المناطق، وبالتالي يصبح مفهوم الأمن الغذائي الحضري إسقاطا لمفهومه العام أو الشامل على إطار جغرافي محدد يسمى المدينة.

ويعرف الأمن الغذائي الحضري على أنه: «الحالة التي تضمن للسكان الحضر الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي لسعرات حرارية آمنة وكافية ومتنوعة، ومغذيات دقيقة لنمط معيشي صحي»(TCCGA, 2013)

من خلال هذا التعريف يتبين أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يملك جميع الأفراد القاطنين بالمدن ، وفي كل الأوقات، الإمكانية المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على ما يكفيهم من الغذاء الآمن والمغذي، والذي يستجيب لاحتياجاتهم وأذواقهم الغذائية من أجل التمتع بحياة ملؤها النشاط والصحة.

يشهد العالم حاليا تغيرا كبيرا في أذواق المستهلكين مع زيادة واضحة في الطلب على الأغذية السريعة التحضير أو المصنعة، والتي أصبحت أكثر شيوعا حتى بين الفقراء في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على اللحوم ومنتجات الألبان الشائعة، وخاصة مع ارتفاع الدخول، مما تسبب في ارتفاع الطلب الإجمالي على الكثير من الأغذية، وهو الأمر الذي تطورت معه أنظمة الإنتاج والتوزيع تماشيا مع تلك التحولات.

ب) معايير الأمن الغذائي الحضري

انطلاقا من التعريف أعلاه، يرتكز الأمن الغذائي الحضري حسب ريردون و غيلاتي (Reardon & Gulati, 2008) على ثلاثة معايير أساسية هي[*] : (CCGA, 2013, pp. 5-9)

- **الوفرة (*Availability*)**: والتي تتعلق بتوفير كميات كافية من الغذاء وفق أسس ثابتة، أي ضمان استقرارها المرهون باستقرار الإمدادات الغذائية. حيث أن مجموع التحديات التي ترتبط بالوفرة تتعلق بالمتغيرات التالية: ارتفاع معدل نمو السكان في المدن، نقص الأراضي الصالحة للزراعة، تغير المناخ، التغييرات في النظام الغذائي للمستهلكين (التوجه نحو المزيد من البروتين). (Battersby & Watson, 2019, p. 57)

تمثل الوفرة أول معيار للأمن الغذائي، حيث ترتبط بجانب العرض أوالإمداد وتتحدد بمستويات الإنتاج الغذائي، حجم المخزونات وكذا المساعدات وصافي التجارة الخارجية للأغذية حيث تعتبر إنتاجية المزارع هي العنصر

الأساسي لها، من خلال الحصول على مدخلات عملية الإنتاج وتنميتها، تحسين أنواع البذور أو استخدام أحسن الممارسات والطرق لإدارة المزارع. فحسب ما يوضحه النموذج في الشكل أعلاه، فإن الوفرة تتأثر بالشروط الفلاحية والمناخية وكذا مجموعة كبيرة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، بالشكل الذي يحدد أين وكيف يستطيع الفلاحون تغيير أدائهم للاستجابة لشروط السوق. إن

[*] : CCGA : The Chicago Council on Global Affairs

مفهوم الوفرة الذي ذكره "تانغ" هو ذلك الذي يرتبط بإمداد الغذاء على المستوى الأسري، حتى وإن كان مفهومها في الحقيقة مرتبطا أساسا بعرض الغذاء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

- **الحصول(*Access*)**:أي قدرة السكان الحضر في الحصول على موارد كافية لتأمين الغذاء المناسب والصحي(السلامة الغذائية)، وهنا يتعلق الأمر بالحصول المادي وكذا الحصول الاقتصادي. حيث يتعلق الحصول المادي على الغذاء بمجموعة من العوائق تتضمن العوامل الممتزجة التالية: عدم كفاية البنى التحتية، نقص الخيارات الغذائية المتنوعة، قلة المصادر المحلية من الغذاء الصحي، وكذا التقلبات في الإمدادات الغذائية. أما الحصول الاقتصادي على الغذائي، فهو يرتبط بارتفاع تكاليف الغذاء ،البطالة والعمالة الناقصة، وكذا الآثار التي تخلفها السياسات الاقتصادية الكلية على كل ما من شأنه التأثير على القدرة المالية للأسر الحضرية من أجل إشباع احتياجاتهم من الغذاء.

- **الحصول المادي**: بالرغم من أن الوفرة تشكل معيارا أساسيا تركز عليه الكثير من الدراسات الخاصة بالأمن الغذائي، إلا أنها ليست كافية لضمان الأمن الغذائي للأسر، حيث يمثل الحصول المادي المعيار الثاني للأمن الغذائي الحضري. فهو يتعلق بالكمية الكافية من الطعام التي يجب أن تكون في متناول الأسر الضعيفة (الوصول المادي) سواءا تعلق الأمر بإنتاجها الخاص، أوما تحصل عليه من الأسواق. فالعوامل المشتركة التي تهدد الوصول المادي للغذاء هي: الحرب، الحرب الأهلية، ضعف البنى التحتية، عدم كفاية الخدمات اللوجيستية (النقل المادي أو الإمداد) لتوزيع الأغذية وكذا عيوب السوق. لذلك فان هذا المشكل هومما نصادفه بكثرة في المناطق الريفية أيضا، والذي يظهر في شكل صعوبة المعابر (الطرق) وبُعدها، أما في الإطار الحضري، فإن الاهتمام الأول هو رفع كفاءة سوق سلاسل الإمداد لإيصال الغذاء للمستهلكين. فحسب "ريردون"،فإن 50 إلى 70% من تكلفة غذاء المستهلكين تتشكل بعد باب المزرعة كقطاعات لسلاسل الإمداد (بيع الجملة، اللوجيستيك، المعالجة وبيع التجزئة).(Reardon T. , 2010)

تطورت المتاجر الكبرى وانتشرت في المناطق الحضرية من العالم، وتجاوزت حاليا وفي العديد من الدول تلبية احتياجات الطبقة الأولى، الوسطى او العليا للعملاء، وذلك لبلوغ السوق الشاملة. على اية حال فان سلاسل المتاجر الكبرى ستستحوذ وبلا شك على حصة اكبر من البيع بالتجزئة في المستقبل، كما أنها قد لا تكون ذات صلة مباشرة بالفقراء الحضر الذين يفتقرون إلى المال لشراء بالجملة، فهؤلاء سيستمرون في شراء اغذيتهم بشكل يومي من باعة الطرقات او مخازن الزاوية الصغيرة التي يمكن ان تمنحهم قروض. (Cohen & Garret, 2009, p. 472)

- **الحصول الاقتصادي**: يتعلق هذا المعيار بقدرة الأسر على شراء الغذاء الذي يحتاجونه، وهو المعيار الأكثر شيوعا عند السكان الحضريين الذين ينبغي عليهم شراء كل أغذيتهم أو سلع وخدمات أخرى. تعتبر القدرة الشرائية للمستهلكين هي العنصر الأساسي لهذا المعيار، وكذا تطور الدخول الحقيقية وأسعار الغذاء. فحسب ما أظهرته آخر أزمة غذاء، فقد كانت الأسر الحضرية هي الأكثر تضررا من خلال التدهور الكبير لقدرتهم الشرائية وكذا محدودية قدرتهم على إنتاج غذائهم. لذلك يتأثر الأمن الغذائي الحضري وإلى حد كبير بالظروف الفردية للأسر، لأنهم يعملون في بيئة شراء أكثر تعقيدا.

نظرا للتحديات الفريدة للبيئة الحضرية، فان السكان الحضريون يواجهون المزيد من التهديدات لحصولهم الاقتصادي مقارنة بنظرائهم في المناطق الريفية. إن من بين العوامل الإضافية التي تؤثر على الحصول الاقتصادي هي العمالة وأمن الدخول، السياسات الاقتصادية الكلية، برامج الإصلاح الإجتماعي وكذا وفرة الغذاء من خلال تأثيرها على العرض في الأسواق وبالتالي على أسعار السوق. (Teng & Escaler, p. 5)

- **الاستعمال(*Utilization*)**: ويقصد به تطوير الاستعمال الصحي للغذاء مع التركيز على الاستدامة، التغذية الأساسية، الحمية، وتوفر المياه والصرف الصحي. حيث تتمثل التحديات التي تواجه استعمالات الغذاء في المدن بضمان الممارسات الغذائية المستدامة، سلامة الأغذية، التعليم والترويج لخيارات الطعام الصحي وذلك لجذب المستهلكين الحضريين.

يتعلق الاستعمال بقدرة الأسر من شراء كل احتياجاتها الغذائية ، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق على أكمل وجه، حيث ينعكس استعمال الغذاء عادة على الحالة التغذوية للفرد، فهو يُعرف بـ: كمية ونوعية الحصيلة الغذائية، الممارسات العامة للرعاية وتغذية الأطفال، تحضير الغذاء وتخزينه دون إهمال الوضع الصحي ومحدداته. لذلك لا يكفي أن يحصل الفرد على ما يبدو كافيا من الطعام إذا كان لا يستطيع ان يستهلك الغذاء لأنه أو لأنها تعاني دائما من المرض. فالفقراء الحضر يخضعون لظروف معيشية قاسية تتسم بالافتقار إلى: نوعية السكن، نقص او افتقاد أنظمة التخلص من القمامة، ماء شروب غير آمن وأنظمة صرف صحي غير موجودة أو معطلة، والتي يمكنها كلها أن تؤثر على النظام التغذوي للسكان الحضر في شكل سوء التغذية والفقر الصحي.
بالإضافة إلى ذلك، ولأن السكان الحضر غالبا ما يواجهون قيودا زمنية (ظروف المدينة واكتظاظ الطرقات) ولديهم قدر أكبر من مشاهدة الإعلانات وكذا سهولة الوصول إلى الأسواق الكبرى وبائعي الوجبات السريعة، فإنهم بذلك سيتناولون كميات كبيرة من الدهون وكذا السكر مع انخفاض تناول الألياف. فهذا النظام الغذائي ومع نمط حياة أكثر استقرارا في المدن، فإنه سيرتفع خطر الأمراض المزمنة المتضمن مرض السكري، السمنة، وهي أمراض تشترك مع الثروة والتصنيع. وهذه هي محددات النظام التغذوي التي تتجاوز الدخل لوحده. فوفرة الغذاء لا تطغي لوحدها لتغذية جيدة. (Teng & Escaler, p. 5)

3. العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي الحضري

إن الواقع الحضري الذي سبق وصفه، زائد المشاكل الفلاحية التي يواجهها الفلاحون حاليا وفي ظل عدم الاهتمام بها، هو الحال الذي سيشكل موجة قوية يمكنها أن تحول الفقراء الحضريون إلى حالة انعدام الأمن الغذائي. فأي أزمة في عرض الغذاء ستؤدي إلى ارتفاع أسعاره والتي سيكون لها أثار ضارة على العائلات الفقيرة في المناطق الحضرية. لذلك حصرت الأبحاث حوالي 14 عاملا يمكنها أن تؤثر على الأمن الغذائي الحضري، والتي تؤثر معظمها بدرجات مختلفة في رفع أسعار الغذاء، والتي يمكن فرزها في صنفين: يتعلق الصنف الأول بالعوامل التي تؤدي إلى حالة انعدام الأمن الغذائي الظرفي، والصنف الثاني يرتبط بحالة انعدام الأمن الغذائي المزمن.
حيث يمكن ان يؤثر الأمن الغذائي الظرفي على الأسر كلها سواءا كان لها مشكل مزمن ام لا. فالعطل الناتج عن كل من: الندرة الموسمية، ارتفاع الأسعار، المرض المؤقت أو البطالة التي تصيب احد أفراد الأسرة او ربما الاحتياجات الطارئة للمداخيل من اجل الإنفاق، قد تشكل كلها أسبابا مفاجئة لنقص الغذاء لدى الأسر وتخفيض المستوى التغذوي لديها.
أما الأمن الغذائي المزمن، فإن حدوثه مقرون بعدم قدرة الأسر وبشكل دائم على تلبية الاحتياجات الغذائية لأفرادها وخلال فترة طويلة موسومة بتذبذبات مستمرة ومؤقتة للسلع.

1.3 العوامل المؤثرة على انعدام الامن الغذائي العابر(*Transitory Food Insecurity*): اختلفت وتعددت العوامل المؤثرة على انعـــدام الأمن الغذائـــي العابر، والتي ارتبطت بالمتغـيرات التـــالية: (Teng P.، 2010، صفحة 4)

أ) تقلبات الطقس: تشكل كل من: الكوارث الطبيعية، والتقلبات المناخية القصوى (الجفاف، موجات الحر والبرد، العواصف والفيضانات) وزيادة الأمطار الموسمية غير المنتظمة (المتضمنة الفيضانات) مجموعة من العوامل لها أثار مباشرة على إنتاج الغذاء، وكذا على البنى التحتية لتوزيع الأغذية لما تخلفه من طوارئ تخص الأغذية، أصول وممتلكات الأسر وفرصهم، وكذا على صحة الإنسان في كل من المناطق الريفية والحضرية.

ب) ارتفاع أسعار الطاقة: عرفت الفترة بعد أزمة الغذاء ارتفاعا سريعا في أسعار النفط، حيث ارتفع سعر برميل البترول من 20 دولار للبرميل سنة 1998 إلى 90 سنة 2007، والذي كان له اثر مباشر على أسعار النيتروجين المخصب الذي يحتاج إلى الغاز الطبيعي في إنتاجه، ويشكل عنصرا أساسيا في عملية الإنتاج الفلاحي؛ حيث شهدت أسعار النيتروجين المخصب ارتفاعا من 100 دولار للطن سنة 1999 إلى 350 دولار سنة 2007. من جهة أخرى، يتسبب ارتفاع أسعار النفط في مضاعفة تكلفة النقل والشحن التي من شانها التأثير على قدرة الدول النامية على استيراد الغذاء، مما جعل اثر هاتين الظاهرتين قوي جدا على أسعار الغذاء خاصة بين سنتي 2007 و2009.

ج)المنافسة الناجمة عن قطاع الطاقة: إن مما يؤمن به الكثيرون هو أن النمو الحالي لصناعة الوقود الحيوي (BIOFUEL) ومنافسته لمحاصيل المنتجات الغذائية فيما يتعلق باليد العاملة المتاحة، هوما ساهم بقوة في ارتفاع أسعار الغذاء سنتي 2007 و2008، حيث عرف إنتاج الوقود الحيوي القائم على السلع الغذائية ارتفاعا بثلاثة أضعاف من سنة 2000 إلى سنة 2008، وهذا ما قاد مجموعة من الدول المتقدمة إلى تبني سياسات مختلفة تقودها بسرعة نحو الوقود الحيوي، اعتمد فيها مثلا على الحوافز الجبائية والقيود على الاستيراد التي شكلت السبيل الرئيسي لتطور هذا القطاع. (FAO, How to Feed The World in 2050, 2009a, p. 31)

حيث عرفت هذه المبادرات تشجيعات كبيرة من قبل المجتمع الدولي، بهدف التخفيف من حدة التغير المناخي من خلال تخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري، رفع مستوى الآمن الطاقوي بتخفيض التبعية للدول المصدرة للنفط، وكذا تشجيع الفلاحين برفع الطلب على المحاصيل التي ينتجونها.

فبالرغم من الأثر المحدود للانتعاش في انتاج الوقود الحيوي على الآمن الطاقوي (يشكل الوقود الحيوي ما نسبته 0.2% من الاستهلاك الطاقوي الكلي)، فقد كان له دائما اثر مهم جدا على الأسواق الزراعية والأمن الغذائي. حيث يشكل الوقود الحيوي ما نسبته 7% من الاستخدام الكلي للحبوب الخشنة (سترتفع الى 12% سنة 2018) ، 9% من الاستخدام الكلي للزيوت النباتية (سترتفع إلى 20% سنة 2018)، وكذا 2% من من الأراضي الصالحة للزراعة (ارتفعت الى 4% في حدود 2030)؛ وهو الأمر الذي جعل الوقود الحيوي يساهم في ارتفاع أسعار السلع الغذائية وكذا في استمرار الارتفاع المتوقع للأسعار في المستقبل مقارنة بالحالة التي يغيب فيها ارتفاع إنتاج الوقود الحيوي. (Teng P.، 2010، صفحة 5)

د) تغير السياسات: عرفت السياسات المحلية للدول النامية أثناء أزمة الغذاء (2007-2008) ردود أفعال لم تسبق من قبل، والتي كانت لها أثار كبيرة على أسعار الغذاء. فبسبب القلق الذي ارتبط بتأثير ارتفاع أسعار الأرز، عمدت العديد من الدول المصدرة له كالهند والفيتنام إلى فرض قيود على الصادرات لحماية المستهلكين المحليين، في حين بدأت الدول المستوردة وخاصة الفلبين في الارتباك من اجل الشراء والتصارع للحصول على الأغذية، بسبب الخوف من توسع النقص وكذا التراكم في ارتفاع الأسعار الحلقي.

من الأمثلة أيضا الدالة على تغير السياسات هوما اتجهت إليه بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، والمتعلق بصناعة الوقود الحيوي الذي سبق الحديث عنه، والذي منحته حكوماتهم وزنا نسبيا كبيرا تسبب في تحول الموارد من إنتاج الأغذية إلى إنتاجه، مما تسبب في إحداث تشوهات كبيرة في العرض والطلب. (Timmer, 2010, p. 2)

هـ) **انخفاض المخزونات الدولية للحبوب:** عرفت المخزونات العالمية للحبوب في الفترة التي سبقت الأزمة (2007-2008) أدنى مستوياتها منذ أن سجلتها اول مرة سنة 1962، حين سجلت مخزونات الولايات المتحدة الأمريكية أدنى مستوى لها منذ سنة 1948. حيث شهد العالم أساسا استهلاكا اكبر للأغذية من ما كان ينتجه. فالسبب الرئيسي لهذا الاختلال بين الطلب والعرض في المدى الطويل هو النمو البطيء في عائدات العديد من السلع، والتي عرفت انخفاضا قويا لدى معظم الدول في نهاية القرن العشرين. حيث شهدت معدلات نمو العائد على الحبوب وبشكل خاص هبوطا منذ سنوات الثورة الخضراء (ستينات القرن العشرين) من 3.2% سنويا سنة 1960 إلى 1.5% سنة 2000 . (Teng P.، 2010، صفحة 6)

و) **التحول من المحاصيل الأساسية الى المحاصيل النقدية:** دق ناقوس الخطر في الصين منذ أن انخفض مستوى المحاصيل التقليدية الأساسية كالأرز والقمح، وارتفع مستوى المحاصيل النقدية (Cash crops)كالحمضيات، حيث فسرت هذه التحولات بأغراض اقتصادية؛ وهو الأمر الذي كان له اثار على النظام وعلى الصحة الغذائية للعائلات الريفية، والذي تسبب في تبعية للواردات من خلال إحلال المحاصيل الأساسية من مناطق أخرى من نفس البلد اومن بلد اخر. حيث فحصت دراسة ومن خلال بيانات منظمة الغذاء والزراعة (FAO) المتعلقة بـ 25 سنة، والمتعلقة بالمساحات المزروعة في إفريقيا سنة 2006، حيث وجد أنها تزرع محاصيل النقدية غير القابلة للأكل، والتي بلغت حوالي 14.9 مليون هكتار من القهوة ، الكاكاو، السكر، القطن، التبغ والشاي مجتمعتا، وتركت المحاصيل الغذائية الإفريقية الرئيسية مثل البطاطا بنوعيها العادي والحلو، الأرز، القمح والكاسافا. فمنذ سنة 1995، أضافت إفريقيا ما يقارب ثلاث فدانات (الفدان= 40آر الى 50) من حبوب الكاكاو والقطن مقابل كل فدان جديد من الذرة، ولكل فدانين جديدين من الدخن ، تضيف إفريقيا حوالي ثلاث فدانات من حبوب الكاكاو والقطن. إن اكبر دليل على ذلك ما قامت به كينيا مؤخرا من اهمال المحاصيل المتعلقة بالذرى والحبوب، واختارت العمل على الزراعات السريعة وزراعة الفواكه، وهذا ناتج عن استعداد الأسواق الأجنبية وما يرتبط بها من تحقيق مداخيل كبيرة. (Teng P.، 2010، صفحة 6)

2.3 العوامل المؤثرة على انعدام الأمن الغذائي المزمن (Cronic food insecurity):

أ) **السكان:** يؤثر متغير السكان على الأمن الغذائي المزمن من خلال:

- **نموالسكان:** يعتبر نمو السكان من أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع الطلب على الغذاء، إلا أن المؤسف هوان نمو السكان مازال يتجاوز وباستمرار المتاح من الغذاء في العديد من الدول. وكمثال على ذلك وفي دراسة أجرتها الـ FAO بين سنتي 1985 و1995، حيث تأخر مستوى إنتاج الغذاء عن معدل نمو السكان في 61 دولة من بين 105 دولة نامية ، أين كانت الإفريقية منها هي الأسوأ حالا، حيث سجل إنتاج الغذاء لكل فرد انخفاضا في 31 من 46 دولة افريقية.

شهد نمو حجم السكان في العالم سنة 2000 معدل 1.14% (أي حوالي 75 مليون فرد) في السنة، منخفضا من عتبة بلغت 88 مليون فرد سنويا خلال عام 1989، حيث تضاعف عدد سكان الأرض 10 مرات سنة 2000 مقارنة بعددهم قبل 300 سنة، فحاليا يرتفع مستوى السكان في العالم بمتوسط 220980 فرد في كل يوم. فمن خلال التقديرات التي قامت بها الامم المتحدة سنة 2007 حول تقسيم السكان، فان حجم ارتفاع السكان الاجمالي بلغ 34% ، اي من 6.8 بليون سنة 2010 إلى 9.2 بليون سنة 2050. فبالرغم من انخفاض وتيرة نمو السكان في الـ 50 سنة القادمة مقارنة بالـ50 الماضية، إلا أن معدل النمو يبقى معنويا حيث

سيصل إلى 2.3 بليون في منتصف هذا القرن، والتي ستأخذ فيها الدول المتقدمة النسبة الأكبر وتحوز فيها الصين على أعلى مستوى. (Teng P.، 2010، صفحة 7)

- **التحضر وتغيرات نمط الاستهلاك:** عمل ارتفاع مستوى التحضر بمعية نمو الدخل على تسارع التنوع في الأنظمة الغذائية لدى الدول النامية، والسبب في ذلك هو التوسع الكبير في انواع الغذاء المتاح في المدن مقارنة بالمناطق الريفية. يضاف إلى ذلك ارتفاع العمالة الخاصة بالنساء داخل المناطق الحضرية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الفرصة المتعلقة بوقت المرأة المخصص للعمل، وبالتالي طلبها للأغذية السريعة، وهذا حسب ما اشار اليه المعهد الأمريكي للزراعة (US Departement of Agriculture) في احد تقاريره الدورية (USDA, 1997).

فبالرغم من بقاء نسب الحبوب وبعض المحاصيل الأساسية الأخرى مستقرة، إلا أن هناك ارتفاع كبير في الطلب على الخضروات، الفواكه، اللحم، الألبان والسمك. فمنذ نهاية الستينات من القرن العشرين، تضاعف استهلاك الفرد في الدول النامية كما يلي: الحليب بمرتين، اللحم بـ 3 مرات، إما البيض فقد تضاعف استهلاكه بـ5 مرات. (FAO, State of Food and Agriculture, 2009b, p. 7) ؛وهذا ما أدى إلى نمو كبير في مستوى الطاقة الفردية الممتصة الناجمة عن منتجات الثروة الحيوانية مع اختلاف كبير بين المناطق (إفريقيا، آسيا وأمريكا).

ب) **ضعف الاستثمارات في البنى التحتية لدى المناطق الريفية والتطور الفلاحي فيها:** أشارت دراسة تجريبية أن نقص الاستثمارات في الإنتاج الفلاحي للدول النامية يمكن أن يكون له تأثير كبير على أمنها الغذائي. لذلك أظهرت سنوات السبعينات والثمانينيات من القرن العشرين انخفاضا في عدد سيئي التغذية بالرغم من أزمة الغذاء (1973-75) وكذا النمو السريع في عدد السكان خلال هاتين العشريتين. كما شهدت هذه الفترة استثمارات واسعة في قطاع الفلاحة (بما في ذلك البحوث العلمية، الطرقات الريفية والسقي) أدت إلى نموسريع في محاصيل الحبوب مع انخفاض في أسعارها. أما نسبة تطور المساعدات الرسمية الموجهة للزراعة فقد كانت هي الأخرى مرتفعة نسبيا. في المقابل وخلال الفترة الممتدة بين سنوات التسعينات 1990 وبداية القرن الواحد والعشرين، ازداد عدد سيئي التغذية على الرغم من تباطؤ النمو السكاني، حيث شهدت الفترة نفسها نسبة تطور المساعدات الرسمية الموجهة للزراعة انخفاضا جوهريا. ففي سنة 2007 انخفضت نسبة تطور المساعدات الرسمية الموجهة للزراعة بـ 37%مقارنة بسنة 1988. كما انخفضت معدلات نمو العائد الخاصة بالقمح والارز انخفاضا كبيرا. من جهة أخرى ارتفع العائد على الذرى بحكم أن معظم الأبحاث والتطورات الخاصة بهذا الأخير تعلقت بالقطاع الخاص مقارنة بتلك المتعلقة بالأرز والقمح، كما أن حصة البحث والتطوير المرتبطة بالقطاع الخاص كانت اكبر في مجال البحث والتطوير كله. (FAO, State of Food and Agriculture, 2009b, p. 8)

ج)**التغيرات في المناخ:** تخلف التغيرات المناخية ضررا على الأنظمة الزراعة والغابية في الدول النامية، فبالرغم من عدم مسؤولية دول الجنوب عن التغير المناخي، إلا أنها هي من قد يعاني من خسائر كبيرة تظهر في انخفاض المحاصيل الزراعية، وتذبذب كبير في في أنماط الطقس (الجفاف والفيضانات). فقد تم تقدير الأثر السلبي للتغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي الإفريقي بأنه سيرتفع بحدود الفترة 2080 -2100 من 15 إلى 30%(FAO, How to Feed The World in 2050, 2009a, p. 3) . ففي آسيا، يمكن لتغيرات المناخ أن تعطل حركة الرياح الموسمية العادية، والتي يمكن أن تتسبب في انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي.

أما بخصوص الجانب الإيجابي، فقد يؤدي ارتفاع متوسط درجات الحرارة إلى ارتفاع الإنتاج في الدول المرتفعة عن مستوى سطح البحر، وخاصة في نصف الكرة الشمالي. لذلك فان تحديد اثر التغيرات المناخية على النظام الزراعي أصبح يشكل تحد كبير أمام أكبر النماذج

المعقدة لاحتمال أثر الزراعة على نفسها (والتي تطرح مستوى عال من الميثان وأكسيد النيتروز او الازوت) والتي تساهم في حدود 14% من غازات الاحتباس الحراري المطروحة (6.8 جيغا طن من CO2)، ولكن تخفف هي الأخرى ما بين 5.5 و6 جيغا طن من CO2 في السنة، وخاصة بتثبيت الكربون في التربة . (Teng P. , 2010, p. 10)

د) **ضعف الأنظمة الفلاحية البيئية كأنظمة للإنتاج الغذائي (Agro-ecosystems)**: إن من بين التعاريف الكاملة للفلاحة البيئية (Agroecologie) هو أنها: «تعبر عن ايكولوجية النظام الغذائي» (Francis, et al., 2003, p. 100)، فمن بين أهدافها تأكيد تحويل الأنظمة الغذائية نحو الاستدامة بالشكل الذي يحافظ على التوازن بين الرشادة البيئية، الاستمرارية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. (Gliessman, 2015, p. 2).

حيث أظهرت العديد من الأنظمة الفلاحية البيئية كأنظمة للإنتاج الغذائي في العالم مؤشرات تبدي تدهور حالتها. فمن خلال تقييم الفية النظام البيئي، وجد ان 60% او15 من 24 خدمة من خدمات النظام البيئي المفحوصة بقيت متدهورة او استعملت بشكل غير مستدام، أين تجاوزت نسبة استخدامات المصايد الطبيعية وكذا المياه العذبة كنظامين بيئيين النسب المستدامة، وخاصة مع الطلب الجاري الذي يعتبر اقل بكثير مما سيكون عليه في المستقبل. بالإضافة الى ذلك، فان الأعمال التي من شانها إن تكثف خدمات أخرى للنظام البيئي، قد تتسبب كذلك في تدهور خدمات أخرى، كالحالة التي يرجى منها رفع مستوى الإنتاج الغذائي والمؤدية إلى زيادة استخدام المياه والمخصبات أو توسعا في المساحات المزروعة، وهذا من شانه أن يدهور أنظمة بيئية أخرى كانخفاض كمية الماء المتاحة (لأغراض أخرى) او نوعية الماء في حد ذاتها، نقص التنوع البيولوجي وانخفاض مساحة الغابات المحمية، التي قد تؤدي إلى خسارة في المنتجات الغابية وانطلاق أكثر لغازات الاحتباس الحراري. فحاليا، الأرض الخصبة المتاحة للإنتاج الغذائي هي في وضع حرج، حيث أشارت تقديرات الـ FAO حول مقدار تدهور الأرض بان 20% من المساحات المزروعة، 30% من الغابات و10% من المراعي قد تدهورت. (Borders & Bumett, 2006, p. 10)

هـ) **السياسات غير المناسبة للفلاحين**: إن مما تمارسه الدول المتقدمة من سياسات داعمة للفلاحين ليس بالضرورة هو الواقع الذي تعيشه الدول النامية. وكأحسن مثال لهذه السياسات هو الطريقة التي تبنتها دول مجلس التعاون الاقتصادي في حمايتها للفلاحين، من خلال المساعدات التي تؤدي الى المنافسة غير الكاملة. ففي سنة 2008، قدر حجم المساعدات التي قدمت للمنتجين في منطقة دول مجلس التعاون الأوروبي الى 265 بليون دولار، والتي من شانها ان تشجع فوائض الإنتاج في كل دول الاتحاد الأوروبي او الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرفت أسواقها فوائضا في المحاصيل بيعت بأقل من تكلفة الإنتاج، وبالتالي انخفاض مستوى الأسعار في العالم.

اما فيما يتعلق بالدول النامية التي لا تدعم منتجاتها، فإنها بالضرورة خارج الأسواق العالمية وتدمر بذلك اقتصادياتها الوطنية. حيث بلغ حجم المساعدات التي تقدمها هذه الدول إلى فلاحيها ما يقارب 24 بليون دولار في شكل تعويض خسائر للدخل الفلاحي (Borders و Bumett، 2006). إن أحسن مثال على ذلك، هوما شهدته التجارة الدولية للقطن التي أوضحت الآثار السلبية للمساعدات السلعية. يضاف إلى ذلك ما أقدم عليه بعض الفلاحين في الهند من عمليات الانتحار الناتجة عن السياسات غير الفعالة التي مارستها الحكومة لحماية الفلاحين من المقرضين عديمي الضمير غير القانونيين الذين يستعملون اسعار فائدة كبيرة لا تناسب الفلاحين، في حين الحكومة غائبة ولا تقدم مساعدات مالية ولا دورات تكوينية تخدم صالح الفلاح، وهذا ما أشار إليه المراقب والمراجع العام للهند سنة 2008.

من جهة أخرى، عرفت سياسات السوق والتجارة الحالية تأثيرات كبيرة موزعة بين الدول وداخلها والتي لم تناسب في غالب الأحيان صغار الفلاحين والأسر الريفية (Beverly, Hans, Wakhungu, & robert, 2008, p. 9). فغالب الأرباح التي تأتي من الإنتاج الفلاحي يحوزها فاعلون بعيدون عن سلسلة عرض الغذاء، وليس من قبل الفلاحين، وخاصة في شمال أمريكا وأوروبا، أين كان للعديد من الفاعلين تأثيرا مهيمنا على الإنتاج، المعالجة وتسويق الغذاء. إن هذا التطور الأخير الذي لا يقتصر فقط على هذه الأجزاء من العالم، قد فصل الفلاحين عن المستهلكين وأكد أن معظم الأرباح قد حازتها صناعات بعد باب المزرعة وليس الفلاحون. (Teng P.، 2010، الصفحات 11-12)

و) **انخفاض عدد الفلاحين والفلاحة النسوية:** تسبب النمو السريع للتحضر والنزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في إحداث قلق آخر بشان مستقبل الأمن الغذائي والذي تضمن السؤال التالي: هل سيكون هناك عدد كاف من الفلاحين لزراعة الأراضي وإطعام الناس في المدن في الـ 10أو 20 أو30 سنة أو أكثر القادمة. فكما أشير إليه سابقا، فقد شهدت الخمسين سنة السابقة تحولا كبيرا من المناطق الريفية إلى المدن، وهو الأمر الذي تسبب في تخفيض عدد العاملين في الفلاحة مع مرور السنين. على كل حال، وبالنسبة لدول أمريكا الشمالية، أوروبا وبعض دول أمريكا اللاتينية، فقد كان سبب انخفاض عدد الفلاحين هو ارتفاع كفاءة المزرعة وكذا مكننة الفلاحة، إما بالنسبة لانخفاض عددهم في المناطق الريفية من العالم فقد كان بسبب توفر وظائف أكثر ربحية وأكثر جاذبية في المدن مقارنة بتلك المتوفرة في المزارع الريفية. (Teng P.، 2010، صفحة 11)

من جانب آخر، فإن هناك اتجاه أكثر إثارة للقلق وهو حقيقة أن المزارعين الذين اتجهوا لرعاية الأراضي الزراعية في العالم قد تقدموا في السن، حيث كانت نسبة الفلاحين الذين متوسط أعمارهم 65 سنة مرتفع جدا في كل من الولايات المتحدة، كندا، اليابان وكوريا الجنوبية، مقارنة بنسبة من هم في نفس السن من مجموع السكان. بالإضافة إلى ذلك، فإن متوسط سن الفلاحين بدوام كامل في الأربع دول السابقة اكبر من ذلك المتعلق بقوى العمل عامة. ففي سنة 1998، بلغ متوسط سن قوى العمل المدنية للولايات المتحدة الأمريكية 38 سنة، في حين وصل المتوسط بالنسبة للفلاحين ذوي الدوام الكامل 57سنة. من جهة أخرى، تتميز كل من الولايات المتحدة، كندا واليابان بمستويات دخول مرتفعة مع مجتمع شيخ، في حين تعتبر كوريا الجنوبية دولة ذات دخل متوسط في تحول من مجتمع شاب الى مجتمع شيخ.

ز) **أمن الدخول:** من المنطقي أن يكون أمن الدخول ***(Income Security)*** مهما جدا بالنسبة للمقيمين في المدينة، ففي ظل نقص الإنسانية أو هيمنة رأس المال المالي فان الفقير محتم عليه القبول بعمل مؤقت وبدون تأمين، وهوما يتعلق خاصة بالمهن الموسمية. فمن اجل إخراج الفقير من الفقر، عمدت العديد من السياسات التركيز على خلق فرص الشغل من اجل حصول الفقير ومحافظته على امن أكثر من خلال أجور مرتفعة، أوتمكينه من امتلاك مؤسسة وخلق فرص شغل أخرى. لذلك يمكن للحكومة والسلطات المحلية وكذا القطاع الخاص التعاون من اجل ضمان العناصر اللازمة لنجاح القطاع الخاص، إلا أن الآمر يتطلب حكومة قادرة على تبني سياسة توسعية. (James, 2000, p. 1)

في نفس الوقت، فإن استهداف الدخول او برامج الغذاء او بشكل عام الأمن الاجتماعي وبرامج البطالة يتطلب هو الأخر الالتفات إلى من هم غير قادرين على العمل كالمعاقين أو المرضى أو المسنين، وكل هؤلاء بحاجة من خلال البرامج المسطرة إن يضمن لهم العمل (المعاقين خاصة) والسكن في شكل مساعدات دائمة تضمن لهم ظروف معيشية مناسبة.

من جهة أخرى فإن المجهودات اللازمة لضمان مستوى معيشي حضري ترتكز على توفير مناصب العمل الحضرية، فالحياة الحضرية والريفية ترتبطان فيما بينهما من خلال السلع والخدمات والأشخاص. ففي العديد من المدن، يرتبط العديد من السكان بشكل غير مباشر مع الزراعة من اجل عيشهم، من خلال عملهم في نقل السلع الغذائية، البيع بالتجزئة أو تحويلها. لذلك ومن اجل ديمومة الاستراتيجيات (*Survival Strategies*) يستلزم الحفاظ على استمرار العلاقة مع المجتمع المحلي في المناطق الريفية، من خلال خطة عمل تقوم على الاتصال المستمر مع العائلات. لذلك اهتمت السياسات العاملة على تحسين ظروف العائلات في المدن بالعلاقة المعقدة بين الريف والمدينة، والاعتراف بالتأثير القوي للظروف الريفية على العائلات الحضرية. (James, 2000, p. 2)

ذ) **التغذية الصحية:** يعتبر الأمن الغذائي لوحده غير كاف من اجل تغذية جيدة، فالبيئة الصحية للعائلات والرعاية الجيدة والرضاعة تعتبر كلها ممارسات مهمة هي الأخرى. فالأخطار المتعلقة بالتغذية الجيدة لكل من الكبار والأطفال تختلف بين المناطق الحضرية وتلك الريفية، حيث أن أهم الأخطار المهددة للصحة بالنسبة للفقراء في المدينة تأتي من البيوت المكتظة والمترهلة الموجودة في أماكن تكثر فيها القمامة ولا يوجد فيها مياه نظيفة ولا قنوات صرف صحية تتيح لهم رعاية صحية. اما في حالة توفر التسهيلات الصحية، فان الفقراء لا يستطيعون الحصول على تلك الخدمات بسبب ضعف قدرتهم المادية. فحسب منظمة اليونيسيف والمنظمة العالمية للصحة وبشكل عام فإن اقل من 20% من الفقراء في المدن من يحصلون على ماء صحي مقارنة بـ 80% من الأغنياء فالفقر وعدم المساواة من أهم العوامل المحددة لمخرجات الصحة والتغذية في المدن . (James, 2000, p. 2)

4. خاتمة

إن التطور الذي شهدته المدن في العالم والذي اثر على قدرة الأسر الحضرية في سد حاجياتها الغذائية، وما رافقه من ظواهر ترتبت عن التحضر ونمط العيش في المدن متمثلة في زيادة الكثافة السكانية، الفقر الحضري، السكنات والأسواق الفوضوية، عمالة الأطفال وتدني مستوى المعيشي للكثير من الأسر الحضرية؛ كلها ظواهر فاقمت من مشكلة الأمن الغذائي الحضري، الذي يتعلق بالحالة التي تضمن للسكان الحضر الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي لتأمين سعرات حرارية كافية ومتنوعة، ومغذيات دقيقة لنمط معيشي صحي .

أفرزت العديد من الدراسات في مجال الأمن الغذائي الحضري واهتمامات منظمة الزراعة والغذاء بشان المدن، الكثير من الجدل حول العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي للمدن محصيتا نوعين من الأمن الغذائي الحضري، احدهما ظرفي عابر يتعلق بمتغيرات تؤثر بشكل مؤقت كتقلبات الطقس، ارتفاع أسعار الطاقة وغيرها من العوامل الظرفية. أما النوع الثاني وهو المزمن أين يقترن الأمن الغذائي الحضري بعوامل تؤثر بشكل دائم ومستمر على الاحتياجات الغذائية للأسر الحضرية، وهنا يتعلق الأمر بارتفاع حجم السكان ومستويات تحضرهم، الأمر الذي ترتب عنه تغيرا في نمط استهلاكهم بالإضافة إلى ضعف الأنظمة الفلاحية البيئية والسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني أو المحلي، وهو الأمر الذي أرهق كاهل الفلاحين والمنتجين في القطاعات الناشطة في مجال الصناعات الغذائية، وخاصة إذا تعلق الأمر بالزراعة الحضرية.

لذلك، ومن خلال الظرف المحرج الذي تعيشه المدن والمناطق الحضرية في العالم، فانه ينبغي أن يلقى مشكل الأمن الغذائي الحضري اهتماما كبيرا من الفاعلين فيها، وذلك بتحليل ومناقشة المشاكل التي ترتبط بالنظام الغذائي الحضري، بالشكل الذي يضمن سد الحاجيات الغذائية للأسر الحضرية.

5. قائمة المراجع:

Battersby, J., & Watson, V. (2019). *Urban Food Systems Governance and Poverty in African Cities.* London and New york: Routledge.

Beverly, D., Hans, R., Wakhungu, J., & robert, T. (2008). *International Assessment of Agricultural Knoledge.* Science and technology for Development (IAASTD).

Borders, M., & Bumett, H. (2006, March 23). *Farm Susidies: Devastating the World's Poor and the Environment*. Consulté le Juin 18, 2021, sur National center for Policy Analysis: http://www.ncpathinktank.org/pub/ba547

CCGA. (2013, june). Feeding an Urban World: A Call to Action. 9-10.

Cohen, M. J., & Garret, J. L. (2009). The Food Price Crisis And Urban Food (In) Security. (I. I. Fund, Éd.) *Urbanization and Emerging Population Issues, 02*, 472.

Cohen, M., & Garret, J. (2009, August). The Food Price Crisis and Urban food (in) Security. (I. I. Developement, Éd.) *Humman Settlements*, 1-2.

FAO. (2009a, 12-13 October). How to Feed The World in 2050. *High-Level Expert Forum*, 31.

FAO. (2009b). State of Food and Agriculture.

FAO. (2009b). *State Of Food And Agriculture.*

Francis, C., Lieblein, G., Gliessman, S., Breland, T., Creamer, N., Harwood, R., et al. (2003). *Agroecology: The Ecology of Food Systems.* J.Sustain Agric.

Gliessman, S. (2015). *Agroecology: the Ecology of Susainable food Systems* (éd. 03). (T. F. Group, Éd.) USA: Boca Raton.

James, L. (2000). Acheaving Urban Food and Nutrition Security in Developing World. (i. F. Institute, Éd.) *A2020 vision For Food, Agriculture, and Envirement*, 1.

Reardon. (2010). Agri-Food Market Transformation: Development Assistance To Strategies to Include the Poor. (A. G. Symposium, Éd.)

Reardon, T. (2010, April). AgriFood Market Transformation: Development Assistance Strategies To Include The Poor. *The Prtners in Agriculture Global Food Security Symposium*.

Reardon, T., & Gulati, A. (2008). the supermarket Revolution in Developing Counries: Policies For Competitivenes with Inclusiveness. (i. f. institute, Éd.) 01.

Regmi, A., & john, d. (2001). Effects of Urbanisation and global Food Demand in Changing Structure of global Food Consumption and Trade. *USDA Economic Research Service, WRS 01*(1), 23.

TCCGA, T. C. (2013, June). Feeding an Urban World: A Call to Action. *Emerging Leaders Perspectives Global Era*, 9-10.

Teng, P. (2010, August). Food (in) security in urban Populations. (c. F.-t. Studies, Éd.) *Asia Initiative Policy Series*, 2-3.

Teng, P., & Escaler, M. (s.d.). The Case For Urban Food Security: A Singapoere Perspective.

Timmer, C. (2010). Reflections On Food Crises Past. *Food Policy, 35*, 02.

USDA. (1997). *Agriculture Outlook.* USA: Economic Research Service.